Library Progress International *Print version ISSN 0970 1052*
Vol.44, No.6, jul-dec 2024: P.1050-1055 *Online version ISSN 2320 317X*

Original Article *Available online at www.bpasjournals.com*

The Consequences of Blocking Transit in Turkish Corridors

الآثار المترتبة على منع العبور في الممرات المائية التركية

Mahmoud Khalaf AL-Diri (محمود خلف الديري)

University name: Beirut Arab University
Email ID: mahmoudaldiri198@gmail.com

How to cite this paper as: Mahmoud Khalaf AL-Diri (محمود خلف الديري), (2024) The Effect of Banking Sector Stability on Macro-Economic Variables in Iran. *Library Progress International, 44(6),1050-1055*

ABSTRACT

Turkey has a distinctive geographical location, which makes it a major regional power in the Middle East. It also has political and economic relations with the countries of the region and the world, through regional and international alliances, which it has woven since the founding of the Turkish state in 1923, as a result of the agreement concluded in the same year that gave Turkey This large geography was also given to the Turkish straits of the Dardanelles and the Bosphorus, but the agreements restricted Turkish sovereignty over the straits and placed them under international guardianship.

in, Smart Contracts, Supply Chain Management, IoT, Transparency etc.

المقدمة

تمتلك تركيا موقعاً جغرافياً مميزاً، يجعل منها قوة إقليمية كبيرة في الشرق الأوسط، وأيضاً تمتلك علاقات سياسية واقتصادية مع دول المنطقة والعالم، من خلال تحالفات إقليمية ودولية، قامت بنسجها منذ تأسيس الدولة التركية عام 1923، نتيجة الاتفاق الذي عُقد في نفس العام الذي اعطى تركيا هذه الجغرافية الكبيرة، كما أعطاها أيضاً المضائق التركية الدردنيل والبوسفور، ولكن قيدت الاتفاقيات السيادة التركية على المضائق، وجعلتها

تحت الوصاية الدولية. ضمن

ظروف دولية معقدة، أن تنتزع السيطرة على المضائق من خلال Lausanne ولقد استطاعت تركيا خلال السنوات التي تلت اتفاقية لوزان للعام 1936، والتي وضعتها تحت سيادتها الكاملة، وبالتالي أصبحت تركيا تسيطر على ممرات مائية هامة بالنسبة Montreuxلتوقيع اتفاقية مونترو لدول البحر الأسود، وبالدول التي ترتبط معها بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية. ومن خلال ما سبق من تطور في ملف المضائق، فإن تركيا اليوم تملك تحالفات سياسية وعسكرية كبيرة مع دول المنطقة والعالم، مما يمكنها من إغلاق المضائق أمام الملاحة الدولية في حال وجدت أن من مصلحتها ذلك، وهي محاولة منها للضغط على طرف من الأطراف الدولية. ومن جهة أخرى، فإن هناك فواعل دولية قادرة على التأثير على الملاحة

في الممرات المائية التركية، وتستطيع إيقاف المرور منها لفترة، بمحاولة للضغط على طرف دولي آخر.

اهمية الموضوع

تأتي أهمية الموضوع من خلال تناوله لوضع المضائق التركية, في حال حاولت تركيا او أحدى الدول إغلاق المضائق في وجه السفن, او محاولة اعاقة حركة مرور السفن في المضائق التركية, وبنفس الوقت مناقشة حل النزاع المترتب على إغلاق المضائق بالطرق السلمية, او بالطرق التدابير

العسكرية.

اهداف الموضوع

تكمن اهداف الموضع من خلال تسليط الضوء على أهمية بقاء المضائق التركية مفتوحة امام حركة السفن التجارية والحربية, بما يتوافق مع بنود اتفاقية مونترو للعام 1936, والتعرف على القوى الدولية التي تستطيع إغلاق المضائق, او اعاقة الحركة فيها, وتبيان الحلول في حال إغلاق المضائق

التركية.

اشكالية الموضوع

أثار الموضوع إشكالية قانونية تتمحور حول إذا ما استطاعت أي دولة إغلاق المضائق أمام حركة السفن التجارية والحربية، فهل يمكن حل هذا النزاع بالطرق السلمية أم بالطرق القهرية؟

تتفرع من الإشكالية عدة أسئلة هي التالية:

1- ما هو التوازنات التي تحكم العلاقات الدولية والاقليمية؟

2- ما هي النزاعات الدولية الناتجة عن منع العبور في المضائق التركية وطرق تسويتها؟

المناهج المتَّبعة

للإجابة عن الإشكالية أعلاه، فقد اعتمدنا المنهج التاريخي الذي يتطلب الحديث عن أهم المحطات التاريخيّة، التي مرت بها المضائق التركية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي، كي نحاول فهم الأحداث وتحليلها تحليلًا علمياً، ومن ثم اللجوء إلى المنهج الاستقرائي لما تحتاجه هذه الدراسة من قراءة في الجزئيات، والتفاصيل الدقيقة ذات الصلة، من ثم الاعتماد على منهج دراسة الحالة للحصول على معلومات، ونتائج أكثر تفصيلًا ودقة،

حول حق العبور في المضائق التركية.

هيكلية الموضوع

لمعالجة الموضوع, وللإجابة على الإشكالية، فقد اعتمدنا التقسيم الثنائي وفق الهيكلية التالية: تناولنا في المطلب الاول التوازنات التي تحكم خلال الحرب العالمية الثانية Montreux العلاقات الدولية والإقليمية, الذي بدوره قسمناه الى فرعين, تناولنا في الفرع الاول تطبيق اتفاقية مونترو ومحاولة تغييرها, ومن ثم تطرقنا في الفرع الثاني الى الوضع الدولي والسياسة الخارجية التركية. وفي المطلب الثاني تناولنا النزاعات الدولية الناتجة عن منع العبور في المضائق التركية وطرق تسويتها, الذي بدوره قسمناه الى فرعين, تناولنا في الفرع الاول إغلاق المضائق التركية من دول داخل

البحر الاسود او خارجه, ومن ثم تطرقنا في الفرع الثاني الى قيام الدولة التركية بإغلاق مضائقها.

المطلب الاول: التوازنات التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية

التوازن الدولي مبدأ أو سياسة تتبعها دولة أو تحالف دولي، في مواجهة دولة أو تحالف دولي آخر، بحيث لا يتاح لدولة مع حليفاتها، الاستئثار بالنفوذ الدولي وفرض سيطرتها على باقي الدول. إن التحولات الجذرية التي طرأت على النظام الدولي، بفعل تداعيات العولمة التي مست كافة الميادين، ألقى بظلاله على أهمية أن تكون الدولة قادرة على السيطرة أو التأثير بشكل كبير على أكبر عدد ممكن من أشكال العولمة، مما يزيد من قدرتها على السيطرة، والانفراد بإدارة شؤون العالم، خصوصاً إذا رجحت كفة توازن القوى لصالحها. لقد أثر زوال الاتحاد السوفياتي بعمق على تغير ميزان القوى، وبات النموذج في مفترق طرق، فأصبحت أغلب الدول محصورة بين الهيمنة الأمريكية وتناقضاتها الداخلية، مما دفع الأمر

ببعضها إلى التكتل، وبقي البعض الآخر يواجه مصيره العسير.(1) خلال الحرب العالمية

الثانية ومحاولة تغييرها، ونتناول Montreux وبناء على ما سبق، سنتحدث في الفرع الاول عن تطبيق اتفاقية مونترو

في الفرع الثاني الوضع الدولي والسياسة الخارجية التركية.

خلال الحرب العالمية الثانية ومحاولة تغييرها*Montreux* الفرع الاول: تطبيق اتفاقية مونترو

التي عملت تركيا على تنفيذها، أصبحت أداة في مواجهة الدول الحليفة لتركيا بسبب القوة الألمانية المتزايدة، Montreux إن اتفاقية مونترو وفي العام 1941, اتخذت السلطات التركية إجراء يقضي بإغلاق المضائق في وجه كل السفن التجارية، ما لم تكن مزودة بإجازات خاصة أو يسيّرها

بحارة أتراك.

خلال الحرب العالمية الثانيةMontreuxاولًا: تطبيق اتفاقية مونترو

في العام 1941 دخلت بريطانيا في الحرب العالمية الثانية، وبدأ نزاع بينها من جهة وألمانيا من جهة أخرى، حول مرور السفن الصغيرة من المضائق التركية، حيث اعتبرت تركيا هذه السفن تجارية، وليست سفناً حربية، لأن المادة الثامنة من اتفاقية لندن البحرية الموقّعة في تاريخ 25 آذار\ مارس للعام 1936، لم توضح ماهية السفن الصغيرة، وسمحت للقوارب الألمانية بالمرور من المضائق، وهي بالواقع تستعمل في السابق كناقلات

للجيوش وكمطاردات للغواصات. وفي

10 كانون الثاني\ يناير 1945 أعادت تركيا فتح المضائق في وجه السفن التجارية الأجنبية، ولم يؤثر قرار إعلان الحرب على كل من ألمانيا

واليابان في 23 شباط\ فبراير 1945 على تركيا، لأنها لم تدخل الحرب فعلًا، وبالتالي فقد التزمت الحياد، وكان هذا قرار مهم بالنسبة للحلفاء. مما أتاح الفرصة للولايات المتحدة ولبريطانيا لإرسال السفن المحملة بالعتاد الحربي إلى الاتحاد السوفياتي. وتركيا لم تتخذ هذه التدابير، إلا عند تأكدها

من هزيمة ألمانيا.(2)

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فإن سفن الحلفاء التجارية سوف تمر من المضائق في طريقها إلى الموانئ الروسية، حاملة مواد مختلفة. وقد

كان هذا الطريق مقطوعاً بسبب وجود الألمان في الجزر القريبة من المضائق، وتهديدهم لسفن الحلفاء. وبعد الحرب، وقد اصبح الطريق آمناً من

خطر الغواصات والطائرات، مما أدى بالحلفاء لإرسال إخطار للسلطات التركية يعبرون فيه عن نيتهم لإرسال سفنهم التجارية من البحر المتوسط تجيز مرور السفن التجارية من المضائق.(3) Montreuxإلى البحر الأسود، فوافقت الحكومة التركية على ذلك، لأن أحكام اتفاقية مونترو

***Montreux* ثانياً: محاولات تغيير بنود اتفاقية مونترو**

بعد انضمام تركيا إلى حلف الناتو، عُدّل نص المادة الخامسة من ميثاق الحلف ليضم بوضوح أراضي تركيا كالتالي: "إن أي هجوم يقع على إقليم أي طرف من الأطراف المتعاقدة في أوروبا، وأمريكا الشمالية والمقاطعات الفرنسية في الجزائر، وعلى أراضي تركيا... يعدُ هجوماً على الجميع".(4) وبناء على هذا الانضمام أصبحت تركيا في حماية الحلف من التهديدات السوفياتية، رغم أنها أصبحت خط الدفاع الأول في مواجهة الاتحاد السوفياتي بوصفه العدو الحقيقي للدول الغربية والولايات المتحدة. ونتيجة لانضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي، فقد بدأ الدعم الغربي لها، وأصبحت تتلقى

المساعدات المالية المخصصة للإنفاق العسكري والدفاع المشترك.(5) (6)بتاريخ 2 آب\

Potsdam للعام 1936، في الاتفاق السري المعقود في بوتسدام Montreux ولقد طُرح موضوع تغيير بنود اتفاقية مونترو

أغسطس عام 1945، وبموجبه قررت الدول الكبرى الثلاثة، وهي الولايات المتحدة، وبريطانيا، والاتحاد السوفياتي اتخاذ إجراءات جديدة من أجل

---

1 - بـــدد رتhـــة، تـــــوازن القـــRt فـــي الـdzـــام الـــــدولي: قـــــ ءة فـــي الـــــابق والـغـــــ، مـلـــة الدارســـات والبـحـــوث الاجـتـمـاعـيـــة، الـــد 9، العـــدد 4، الـ ا، 2021، ص 218.

2 - صلاح الـ عام، مقدمة لدارسة قانون الدولي العام، دار الـ ة العـ ة، القا ة، 2003، ص 165.

3 - صـــي نـــاdz، تـ فـــة، الـ ـــاق الـلقـــاني ومعاهـــدة مـــ فـــي وثـــائ الـ ـــات العـ اقـ ـــة فـــي تـ ـــا 1930 – 1957، بـــ الـ ـــة سلـــلة رقـــ 6، غـداد، 2002، ص 304.

4 - الـ ادة الـ ة مـ م اق حلف شـ الي الأطـ ي للعام 1949.

5 - أحـ الـ ي، تـ وحلف شـ ال الأطلـ ي، الـ امعة الأردنـ ة، عـ ان، 1983، ص 132.

6 - عُقـــ مـــ تـ بـ تـــام فـــي بـ تـــام، الـ انـــا، مـــ 17 تـ ـــاز\ يـ لـــ إلـــى 2 آب\ أغـ ـــ 1945م. وفـــي الـ ـــة القـ ـــة، أشـــار إلـ ـــه أ ـــاً ـ ـاس,

تعديل نظام المضائق، ولكن شيئاً لم ينفذ من ذلك الحين بسبب رفض تركيا رفضاً قاطعاً المقترحات السوفياتية، التي وردت في المذكرتين الموجهتين لها بتاريخ 8 آب\ أغسطس و24 سبتمبر 1946، واللتان تطلبان بمنح تركيا للاتحاد السوفياتي قواعد بحرية في البوسفور، والتفرد في مراقبة المضائق

من قبل الدول الواقعة على شواطئ البحر الأسود، أي من قبل الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له، بالإضافة إلى تركيا.[7] ومع تزايد مرور السفن الحربية السوفياتية في المضائق التركية، ولم تلتزم في بعض الحالات بالشروط والأوضاع المقررة بموجب اتفاقية

، في الكثير من الحالات. بالمقابل قامت الولايات المتحدة بإرسال Montreux، فقد حاول الاتحاد السوفياتي خرق اتفاقية مونترو Montreux مونترو حاملات صواريخ في العام 1968، والتي عبرت المضائق التركية، ودخلت إلى البحر الأسود، مما استدعى احتجاج الاتحاد السوفياتي لمخالفة ، والتي بدورها تُحرم مرور سفن الدول المتحاربة. ولكون الولايات المتحدة مشتركة في الحرب الفيتنامية، فقد Montreux نصوص اتفاقية مونترو للعام 1936، وبالتالي فهي لا تلتزم بأحكامها، مما دفع الاتحاد السوفياتي بسبب هذه الأحداث Montreux احتجت أنها ليست طرفاً في اتفاقية مونترو لعام 1936، لتتوافق مع التحولات السياسية والعسكرية التي طرأت على العالم، خصوصاً أن Montreux لضرورة إعادة النظر في اتفاقية مونترو الاتفاقية مضى على توقيعها أكثر من خمسة وعشرين عاماً، وهي لا تستوعب التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال بناء السفن وتسييرها. وكان من اسباب ضمان بقاء الاتفاقية واجبة التطبيق ونافذة المفعول حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً، بروز الولايات المتحدة الأمريكية بمركز القطب الواحد الذي قلل من الحساسيات المفرطة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة.[8]

الفرع الثاني: الوضع الدولي والسياسة الخارجية التركية

للعام 1923 تاريخ ولادة الجمهوريّة التركيّة بقيادة "مصطفى كمال أتاتورك",[9] ولتبدأ مسيرة التحوّل نحو Lausanne مثّلت معاهدة لوزان أوروبا سلوكياً وثقافياً وسياسياً. وشكّلت هذه المعاهدة ضمانةً لوحدة الأراضي التركيّة، كما هي عليه اليوم، بعد المحاولات المتعدّدة من روسيا، وبعض

في العام 1920 Sevres. الدول الأوروبيّة لتقسيم هذه الأراضي إثر "اتفاقية سيفر" ولقد رافق تفكّك الدولة العثمانيّة، وإعلان الجمهوريّة التركيّة، الكثير من التغيّرات السياسيّة الدوليّة، كانتصار الحلفاء في نهاية الحرب العالميّة الأولى 1914، وانتصار الثورة البلشفيّة في روسيا وقيام الاتحاد السوفياتي 1917، فكان لهذه التغيّرات الأثر الكبير في رسم سياسة تركيا الخارجيّة. وانطلاقاً من هذه المعطيات، حاولت تركيا صياغة سياسة خارجيّة تتلائم والمتغيّرات الدوليّة المحيطة في تركيا. ولأنّ تركيا كانت دولةً فتيةً آنذاك، فقد اهتمت بسياسة التأطر في الداخل التركي، وإبعاد تركيا عن التجاذبات الدوليّة. ولقد تبنّت سياسة تقوم على استراتيجيّة الدفاع عن الحدود القوميّة والدولة الوطنيّة، بدلًا من الاستراتيجية ذات البعد الدولي. أما العنصر الثاني، فهو إبقاء الدولة التركيّة جزءاً من محور الغرب المتصاعد، وليست

بديلة أو معارضة له.[10] ولقد

تميزت الفترة ما بين العام 1953 الى العام 1963، بإنشاء التحالفات العسكرية وبتخفيف المواجهات العسكرية بين الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية. ولقد شكّل انضمام تركيا الى حلف الناتو عام 1952، محاولة للهروب من الخطر السوفياتي وتهديداته المتكررة، وضماناً لحماية النفس، ودفاعاً عن السيادة الإقليمية، من خلال الانضمام إلى الأحلاف والتكتلات، ضمن قاعدة توازن القوى، وكذلك رغبة قادة تركيا في العهد الجمهوري بالاندماج في الحضارة الغربية، التي استطاعت الدول الغربية من خلالها التأثير في فكر الفرد التركي، حتى إبّان العهد العثماني، وفي ظل

حاجتها الى تركيا التي تشكل خط الدفاع الأول في وجه التهديد السوفياتي.[11] ولقد أسفر انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكّكه السريع إلى انتعاش الجمهوريّة التركيّة، وتلمّسها القدرة على مدّ النفوذ باتجاه امتدادها الطبيعي، جغرافياً وثقافياً وتاريخياً، ضمن الجمهوريات السوفياتية المستقلّة حديثاً، والتي كان يطلق عليها اسم "الجمهوريات الناطقة بالتركيّة"، مدفوعة من حلفائها الغربيين للاضطلاع بدور خاص، في تطوّر هذه الدولة.[12]

ولقد تعرضت المنطقة للكثير من النزاعات منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، مما أدى الى خلل في النظام الإقليمي، وبروز روسيا من جديد كقوى عالمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وصولًا إلى الحرب الأوكرانية الروسية في العام 2022. كل هذه الأحداث التي مرت بها المنطقة، لم تحاول أي دولة إغلاق مضيقي الدردنيل والبوسفور، حيث ثبتت الاتفاقية الموقعة منذ العام 1936، ولكن في ظل التوتر الدائم في المنطقة، والقوة العسكرية المتواجدة على حدودها، فمن الممكن نشوء صراع يؤدي الى حرب تستخدم فيها كل الوسائل العسكرية والجغرافية، ومنها إغلاق الممرات المائية

في المنطقة، ومنع عبور السفن فيها، ومن هذه المضائق هي المضائق التركية.

المطلب الثاني: النزاعات الدولية الناتجة عن منع العبور في المضائق التركية وطرق تسويتها

يسعى المجتمع الدولي إلى حل النزاعات بواسطة آليات سياسية، أو دبلوماسية أو قضائية، لتجنب تطور هذا الخلافات إلى نزاعات مسلحة، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في العالم. ذلك أن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية هو نتيجة حتمية لمبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية. ومن أهم أسباب النزاعات الدولية، اختلاف الأهداف السياسية والمصالح الخارجية، والأسباب التاريخية، وتهديدات الأمن الوطني، والنزاع المسلح على الثروات الاستراتيجية بين الدول، ومحددات المجال الحيوي، وتغيير الواقع السياسي أو الجغرافيا السياسية، والهيمنة

والسيطرة والنفوذ.[13] مما

سبق، فقد رأينا أن من أسباب النزاعات الدولية، قيام إحدى الدول بعمل عسكري لمنع العبور في الممرات المائية التركية، وبناء على ما سبق، سنتحدث في الفرع الاول عن إغلاق المضائق التركية من دول داخل البحر الاسود او خارجه, ونتناول في الفرع الثاني قيام الدولة التركية بإغلاق مضائقها.

7 - صـــي نـــاع، ت، الـ"ـــاق الـ"قـــائي ومعاهـــدة مـــ ان فـــي وثـــائ الـ"ـــات الـ"ق"ـــة فـــي ت"2ـــا 1930 – 1957، م"جـــع ســـابق, ص 306.

8 - صلاح الـ"ي عام، **مقدمة لد ارسة قان ان الدولي العام**، م"جع سابق, ص 165.

9 - إيل" أورتايلي، **الغز0 م aa في 2ال أتات ارك، الدار الـ"ق"ة للعل ام ناشرون**، &1، ب"وت 2019، ص 14.

10 - أح"c داود أوغل، **الـ"Û الإس"ا"ت"ي**، م"قع ت"2ا ودورها في الـ"احة الدول"ة، &2، الـ"ار الـ"ق"ة للعل م ناشرون، ب"وت،2001، ص 91.

11 - Æ"~ة خل ل ت م، ت"ت الـ"ور الـ"ي وم~ق"ة في حلف الـ"ا ، م"لة الأÅاث الف"ل"ة رؤ"ة ت"2ة، ع"ن، ا"، 2017، ص 162.

12 - هاي" ، ج"، ت"2ا الـ"ـغ"ة، ت"جمة فاضل ج"، م"ـ"ة الـ"ـ"ان، الـ"اض، 2001، ص173.

13 - ل"ـــال خ"ـــاد، الـ"ـــا ع وإدارة الـ"ـــا ع، م"ـــة الـــدفاع الـــ"ات"ي، العـــدد 27، ل"ـــان 1999،

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D .2024\11\2 تاريخ الزيارة %8،

الفرع الاول: إغلاق المضائق التركية من دول داخل البحر الاسود او خارجه

إن للمضائق التركية أهمية كبيرة بالنسبة لبعض دول العالم، وكما هو الحال، فهي المنفذ الوحيد للدول المطلة على البحر الأسود. وتعدُّ روسيا من أكبر الدول المطلة على البحر الأسود، فروسيا لها مصالح في البحر الأسود وخارجه، مما جعلها من الدول التي يمكن أن تضع إغلاق مضيقي الدردنيل والبوسفور نصب أعينها، اذا ما تعرضت مصالحها وأمنها القومي للخطر، في ظل الصراعات التي حدثت في المنطقة، وخصوصاً بعد الحرب

الروسية الإوكرانية التي بدأت في العام 2022.

اولًا: إغلاق المضائق التركية من طرف دول البحر الأسود

ونظراً لما تمتلكه روسيا من إمكانيات عسكرية، فهي دولة كبيرة تمتلك من أسلحة الردع ما يكفي لضرب أي عاصمة أوروبية. وإن وجود تركيا ضمن المنظومة الغربية ممكن أن يشكل تهديداً للدولة الروسية, والتاريخ التركي والروسي يشهد على الحروب الطويلة بين الطرفين. ونشوب حرب ، مما يؤدي الى تدخل دولي في المنطقة. فالسؤال المطروح، ما Montreuxبين الطرفين يعني اغلاق المضيق بحسب المادة 19 من اتفاقية مونترو

هو نوعي التدخل الدولي عند نشوب نزاع بين روسيا وتركيا؟ هذا السؤال يأخذنا

إلى اتجاهين، الاتجاه الأول: هو احتمالية تفعيل المادة الخامسة من ميثاق حلف الناتو، واحتمالية توسع دائرة الصراع، حيث

من الممكن أن تُستخدم أسلحة محرمة دولياً، تكون نتيجته كارثية على جميع الأطراف. أما الاتجاه الثاني: فهو

اللجوء إلى ميثاق الأمم المتحدة، وتفعيل مواد الفصل السادس، كما تحدثنا عنها سابقاً، وهي حل الصراع بالطرق السلمية،

والعمل مع الأطراف الدولية كافة للتخفيف من حدته. أما إذا لم تجد الإجراءات التي ينص عليها الفصل السادس، وكما نصت اتفاقية قانون البحار في المادة 279 على أنه "الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، فتسوي الدول الأطراف أي نزاع بينها يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها بالوسائل السلمية وفقاً للفقرة 3 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وتحقيقاً لهذا الغرض، تسعى إلى إيجاد حل بالوسائل المبينة في الفقرة 1 من المادة

33 من الميثاق".[14]

وحددت المادة 287\ 1 من اتفاقية قانون البحار للعام 1982، الطرق السلمية لحل النزاع التي نصت على أنه " تكون الدولة، عند توقيعها أو تصديقها على هذه الاتفاقية أو انضمامها إليها أو في أي وقت بعد ذلك، حرة في أن تختار بواسطة إعلان مكتوب، واحدة أو أكثر من الوسائل التالية لتسوية المنازعات المتعلقة بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها, المحكمة الدولية لقانون البحار، المنشأة وفقاً للمرفق السادس, ومحكمة العدل الدولية,

ومحكمة تحكيم مش ّكلة وفقاً للمرفق السابع, ومحكمة تحكيم خاصة، مش ّكلة وفقاً للمرفق الثامن لفئة أو أكثر من فئات المنازعات المحددة فيه.[15]

وفي حالة إغلاق المضائق التركية من طرف دول من دول البحر الاسود, فإن اللجوء الى اجراءات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة, وهي استخدام القوة ضد الطرف المعتدي, لحل هذا النزاع أمراً طبيعياً, في حال استنفاذ حل النزاعات بالوسائل السلمية. ولكن روسيا دولة تملك حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، يمكن أن تقوم باستخدام هذا الحق في وجه أي قرار أممي يكون ضد مصالحها. كما نعلم أن استخدام أدوات الفصل السابع من طرف مجلس الأمن يستوجب موافقة الدول الخمس دائمة العضوية، أو التدخل من دون قرار من مجلس الأمن، مما سيودي الى حرب كبرى في

المنطقة.

وبالتالي، في حالة إغلاق المضائق التركية من طرف دول من دول البحر الأسود، فإن المجتمع الدولي، يلجأ الى حل النزاع بالطرق السلمية، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وما تضمنه الفصل السادس من وسائل ذكرناها سابقاً.

ثانياً: قيام دول من خارج دول البحر الأسود بإغلاق المضائق التركية

يقصد في هذه الحالة، الدول التي ليست لها شواطئ على البحر الأسود، ففي ظل النزاعات التي تمر بها المنطقة، وخصوصاً الحرب الأوكرانية، فإن الأبواب مفتوحة أمام تدخل دول من خارج البحر الأسود، مثل دول حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأقوى في العالم، في الوقت الحالي. كما تنسم الحرب الروسية - الأوكرانية بطبيعتها المركبة بسبب أبعادها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ولهذا تعددت تداعياتها

على النظام الدولي، وتختلف هذه التداعيات من حيث مداها الزمني بين الآني والمتوسط، والبعيد المدى.[16] ومع تزايد وتيرة الصراع بين أوكرانيا وروسيا في الفترة الأخيرة، وتمسك روسيا بحقها في استخدام القوة المسلحة ضد أوكرانيا بشكل مشروع تحت وصف الدفاع الشرعي، باعتبار أن انضمام أوكرانيا لحلف شمال الأطلسي (الناتو) تهديداً لأمنها وسلامتها. وبالرغم من فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار لوقف استخدام القوة المسلحة ضد أوكرانيا، إلا أن الجمعية العامة نجحت في إصدار قرار بإدانة العدوان الروسي على أوكرانيا، بموجب

قرار الاتحاد من أجل السلام.[17] من

ناحية أخرى، تكاتفت الدول الغربية ضد روسيا، وبدأت بفرض عقوبات عليها وصفت بأنها الأكثر شمولًا على الإطلاق، وتضمنت حظر الرحلات الجوية، والعقوبات الاقتصادية، والطرد من نظام الأموال الدولي لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (سويفت)، وحظر استيراد النفط الخام الروسي والغاز الطبيعي المسال والفحم، الى جانب العقوبات الرياضية. ليس هذا فحسب، بل قام عدد من الدول الأوروبية، كذلك الولايات

المتحدة بتقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، في صورة تدريب عسكري للقوات الأوكرانية، وزودت أوكرانيا بالأسلحة.[18] وعليه ففي ظل الدعم الغربي لأوكرانيا، يمكن أن تقوم الولايات المتحدة بوصفها عضواً في حلف الناتو، بإغلاق المضائق التركية أمام السفن الروسية التجارية والحربية، مما يهدد أمن روسيا القومي، وتصعيد الموقف الدولي تجاه روسيا، مما سيؤدي الى صراع تتدخل فيه الدول الكبرى، بما لديها من قوة عسكرية.

هذا الصراع الذي سينشأ بسبب إغلاق المضائق الدولية، أمام السفن الروسية العامة والخاصة، لا تستطيع المنظمة الدولية تفعيل مواد الفصل السابع، لأن الدول المتحاربة هي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وسترفض أي قرار يؤدي إلى الإضرار بمصالحها. بناء عليه، سيقتصر

دور مجلس الأمن في تفعيل مواد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، واستخدام الوسائل السلمية لحل النزاع بين الأطراف المتحاربة. وأخيراً، سنجد في الحالة الاولى, أن حل النزاع الذي سينشأ بسبب إغلاق المضيق، ففي الحالة الأولى: سيتم حل النزاع بالطرق السلمية من خلال

---

14 - ال"ادة 279، م[illegible] اتفاق'ة قان[illegible]ن ال[illegible]ار للعام 1982.

15 - ال"ادة 287\ 1، م[illegible] اتفاق'ة قان[illegible]ن ال[illegible]ار للعام 1982.

16 - [illegible]، تـداع'ات الـ[illegible]ب الـ[illegible]وسـ'ة - الأو2 ا[illegible]ن'ـة علـى ال'[illegible]ـام'[illegible] الـدولي وال"غـارة'ي، ال"[illegible] ا[illegible] الق[illegible]ـي للأ[illegible]ـات وال[illegible]راسـات، ق[illegible]، 2023، ص 2.

17 - [illegible]، أثـ[illegible] الـ[illegible]ب الـ[illegible]وسـ'ة الأو أ[illegible]ن'ـة علـى تف[illegible]وت[illegible] ق[illegible]اعـ[illegible] القـان[illegible]ن الـ[illegible]ولي، ال[illegible]ـة الدول'ـة للفقـه والق"ـاء وال[illegible]ع، الع[illegible]د 1، م[illegible]، 2023، ص 232.

- سلRte يsaسف الأك'ابي، مgجع سابa، ص 232.[18]

تفعيل مواد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وهي الوسائل السياسية، والوسائل القضائية، مع استحالة تفعيل مواد الفصل السابع، لأن روسيا تملك حق النقض الذي من خلاله يمكن لها إبطال أي قرار يصدر عن مجلس الأمن.

أما الحالة الثانية: فهي مشابهة للحالة الأولى، وهي حل النزاع عن طريق تفعيل الوسائل السياسية والقانونية.

الفرع الثاني: قيام الدولة التركية بإغلاق مضائقها

لدى تركيا الحق في تنظيم حركة السفن والبواخر المدنية عبر مضيقي البوسفور والدردنيل في أوقات السلم، وذلك بموجب اتفاقية "مونترو" التي تمنحها أيضاً حق تقييد عبور السفن الحربي، التي لا تنتمي للدول المطلّة على البحر الأسود.[19] Montreux

للعام 1936، فإن المادة 28 في فقرتها الأولى تنص على أنه تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة Montreux وبالرجوع الى اتفاقية مونترو عشرين عاماً، من تاريخ دخولها حيز التنفيذ. وبالتالي، فإن مدة الاتفاقية هي عشرين عاماً من تاريخ التوقيع عليها، إلا في حالة انسحاب أي طرف من الأطراف الموقِّعين على الاتفاقية . وتبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة عامين من تاريخ إرسال الإخطار. كما حددت المادة 28 من الاتفاقية، الوسائل

التي يمكن من خلالها أن يتم تعديل الاتفاقية، بعد موافقة الدول الموقّعة عليها.[20] وبالتالي، يحق لتركيا أو أي دولة بعد مرور أكثر من عشرين عاماً من تاريخ التوقيع على الاتفاقية، الطلب بتعديلها من خلال مؤتمر تكون فيه

الأطراف ممثلة، بغرض إبرام اتفاق جديد يحكم المضائق التركية. كما نصت المادة

29 على أنه " عند انقضاء كل فترة خمس سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يحق لكل من الأطراف السامية

المتعاقدة تقديم اقتراح لتعديل واحد أو أكثر من أحكام هذه الاتفاقية، لكي يكون أي طلب مراجعة يقدمه أحد الأطراف السامية المتعاقدة صالحاً، بحيث يجب أن يحظى بدعم طرف سام متعاقد آخر،"... [21] وعليه أعطت المادة الحق بتعديل الاتفاقية، ولكن وضعت شرطين لهذا التعديل، الأول: هو بعد مرور خمس سنوات على التوقيع على الاتفاقية، والثاني: يجب أن يكون الطلب المقدم لتعديل الاتفاقية، موقعاً من طرفين على الأقل لكي يُنظر في مضمونه. ووضعت المادة 29 من الاتفاقية طريقة التواصل بين الأطراف وهي القنوات الدبلوماسية، إذا لم يتم التوافق على المقترح، تقوم الأطراف

المعنية في عقد مؤتمر يناقش الموضوع. وبالتالي

يحق لتركيا إغلاق المضائق في حالة الحرب، إذا كانت هي طرفاً من اطراف الحرب، أو تربطها اتفاقيات مع أحد الأطراف المتحاربة،

أو شعورها بالخطر أو بالتهديد لأمنها القومي، ولكن اذا لم توافق عصبة الأمم في ذلك الوقت أو الأطراف الموقِّعة على الاتفاقية، فيجب على تركيا .Montreux أن توقف هذا الاجراء، وفتح المضيق بأسرع وقت. وتبقى هذه الحالات ضمن القانون الدولي، وتطبيق اتفاقية مونترو

للعام 1936، في حال طلبت منها الأطراف الموقِّعة على الاتفاقية فتح المضائق، Montreux أما اذا قررت تركيا مخالفة مواد اتفاقية مونترو ولم تستجب تركيا الى المطالب الدولية، وبقيت متمسكة بقرارها، وهو الإبقاء على المضائق مغلقة أمام حركة الملاحة الدولية. إن هذا الإجراء هو لصالح تركيا، لكنه سيؤثر على دول البحر الأسود، والدول التي ترتبط معها بعلاقات اقتصادية Montreuxمحاولة لتغيير أو تعديل اتفاقية مونترو وعسكرية، وسيؤدي ذلك الى اللجوء لتطبيق المادة 28 والمادة 29، من الاتفاقية، بحيث تقوم الدول المعنية بعقد مؤتمر لتقريب وجهات النظر بين للعام 1936، تحت مظلة الأمم المتحدة، وبالتالي يتم تفعيل مواد الفصل السادس من ميثاق Montreuxجميع الأطراف الموقِّعة على اتفاقية مونترو الأمم المتحدة، ورعاية هذا المؤتمر، والتصديق على مخرجاته. للعام 1936، من خلال المادة 28 و29، في حالة إغلاق تركيا للمضائق الدولية، وحل Montreuxعليه, فيمكن الرجوع الى بنود اتفاقية مونترو النزاع بطرق سلمية تحت مظلة الأمم المتحدة.

الخاتمة

أتاحت اتفاقية مونترو للعام 1936, حرية العبور من المضائق التركية، بالإضافة الى استعادة تركيا السيطرة على مضائقها، مما نتج عنه تغيير في ميزان القوة الدولي، بعد ما كانت تحكم المضائق لجنة دولية تابعة لعصبة الأمم، لهذا سارعت الدول الكبرى على السيطرة على المضائق لما لها من أهمية جيوستراتيجية في أي نزاع يمكن أن يحصل في المنطقة، يمكن أن يغلب موازين القوى التي تسيطر على المضيق، وبالنظر الى تاريخ

المنطقة فسنرى أن احتمالية نشوب نزاع فيها قائم، لما للمنطقة من أهمية جغرافية اقتصادية وسياسية. بناء عليه، فإن نشوب أي نزاع في منطقة البحر الأسود، يمكن أن يتطور ويؤدي الى توسيع دائرة المواجهة بين الأطراف المتحاربة، وتدخل دول كبرى على خط الصراع، ما سيتسبب عن هذه المواجهة إغلاق المضائق التركية أمام حركة الملاحة الدولية، وبالتالي لا بد من عمل الأسرة الدولية في حال تطور هذا النزاع، على إيجاد الحلول المناسبة التي يمكن للأطراف من خلالها ايقاف النزاع.

وعليه، فإن نشوب أي نزاع يؤدي إلى إغلاق المضائق الدولية، التي تعتبر الطريق الحيوي الوحيد لدول البحر الأسود، فلا بد من وجود وسائل لحل هذا النزاع . تعددت الوسائل التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة منذ إنشاء المنظمة الأممية، التي حددها الفصل السادس من الميثاق، والتي تناول فيها الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وأهمها الطرق السياسية والدبلوماسية والقضائية، وهي نفس الوسائل التي نصت عليها اتفاقية قانون البحار للعام 1982، وحددت كيفية الرجوع اليها في حال نشوب أي نزاع، وحثت الدول على أنه يجب الرجوع الى ميثاق الأمم المتحدة، والقيام

بإيجاد حلول عن طريق الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية. وفي حال أن هذه الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية لم تثبت جدواها، فإن من حق مجلس الأمن فرض وسائل قصرية لحل هذا النزاع، ومنها

فرض عقوبات اقتصادية، واستخدام القوة في حل النزاع الدولي، أيّاً كانت الأطراف. لكن في حالة إغلاق المضائق التركية، سنرى أن أطرافاً قادرة على إغلاق المضائق التركية هي الدول الكبرى سواء من دول البحر الأسود أو

من غيره، لما تملكه من قدرات عسكرية وسياسية وتحالفات عسكرية، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية، بما تمثله من اصطفافات دولية، وروسيا من جهة أخرى بما لديها من قوة عسكرية متواجدة في البحر الأسود. كما تستطيع تركيا الدولة التي تقع المضائق تحت سيادتها، وبما لديها من تحالفات

عسكرية وسياسية، وقدرتها على فرض واقع على المضائق الدولية التي تحت سيادتها. ولحل النزاعات القائمة بسبب إغلاق المضائق التركية، أي بقيام دولة كبرى في إغلاق المضائق، لا يمكن لمجلس الأمن استخدام الفصل السابع،

أي لا يمكنه استخدام القوة العسكرية، لأن الدول الكبرى تملك حق النقض، وتستطيع من خلاله إبطال أي قرار دولي حيال المضائق، وبالتالي ستلجأ الدول الى حل النزاع بالطرق السلمية.

سنلاحظ أنه يمكن لأي دولة تعديل الاتفاقية، Montreux أما في الحالة الثانية وهي قيام تركيا بإغلاق المضائق، وبالرجوع الى اتفاقية مونترو لكن بشرط موافقة طرف آخر معها، وفي حال موافقة الدول الأعضاء، يمكن أن يعقد مؤتمر لمناقشة المقترحات لتعديل الاتفاقية.

19 - وgfnعان مgj اتفاق'ة Montreux.1936ال"ادة 19 مgj

20 - وgfnعان مgj اتفاق'ة Montreux.1936ال"ادة 28 مgj

21 - وgfnعان مgj اتفاق'ة Montreux.1936ال"ادة 29 مgj

المصادر والمراجع

الكتب

1. أحمد داود أوغلو، **العمق الإستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليّة**، ط2، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، بيروت،2001. 2. إيلبير أورتايلي، **الغازي مصطفى كمال أتاتورك، الدار العربيّة لإعلوم ناشرون**، ط1، بيروت 2019.
3. أحمد النعيمي، **تركيا وحلف شمال الأطلسي**، الجامعة الأردنية، عمان، 1983.
4. بسمة خليل توم, تحولات الدور التركي ومستقبله في حلف الناتو، **مجلة الأبحاث الفصلية رؤية تركية**, تركيا، 2017.
5. سعيد الصديقي، **تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية على النظامين الدولي والمغاربي**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، 2023.
6. صبحي ناظم توفيق، **الميثاق البالقاني ومعاهدة مونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا 1930 – 1957**، بيت الحكمة سلسلة رقم 6، بغداد، 2002.
7. صلاح الدين عامر، **مقدمة لدراسة قانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

المجلات

1. برد رتيبة، تـــوازن القوى في النظـــام الـــدولي: قـــراءة في الـــثابت والمتغيـــــر، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، المجلد 9، العدد 4، الجزائر، 2021.
2. سلوى يوسف الأكيابي، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي، **المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع**، العدد 1، مصر، 2023،

المواقع الالكترونية

1. كمال حمّاد، النزاع وإدارة النزاع، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 27، لبنان 1999، https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%، تاريخ الزيارة 2\11\2024.

المعاهدات والاتفاقيات

1. ميثاق حلف شمالي الأطلسي للعام 1949. 2. اتفاقية قانون البحار للعام 1982.
3. اتفاقية مونترو Montreux للعام 1936.

الفهرس

المقدمة.....239
المطلب الاول: التوازنات التي تحكم العلاقات الدولية والإقليمية.....240
الفرع الاول: تطبيق اتفاقية مونترو Montreux خلال الحرب العالمية الثانية ومحاولة تغييرها.....240
اولًا: تطبيق اتفاقية مونترو Montreux خلال الحرب العالمية الثانية.....240
ثانياً: محاولات تغيير بنود اتفاقية مونترو Montreux.....240
الفرع الثاني: الوضع الدولي والسياسة الخارجية التركية.....241
المطلب الثاني: النزاعات الدولية الناتجة عن منع العبور في المضائق التركية وطرق تسويتها.....241
الفرع الاول: إغلاق المضائق التركية من دول داخل البحر الاسود او خارجه.....242
اولًا: إغلاق المضائق التركية من طرف دول البحر الأسود.....242
ثانياً: قيام دول من خارج دول البحر الأسود بإغلاق المضائق التركية.....242
الفرع الثاني: قيام الدولة التركية بإغلاق مضائقها.....243
الخاتمة.....243
المصادر والمراجع.....244
الفهرس.....244